كلية الحقوق

قسم قانون دولي عام

اتجاهات التصويت في مجلس الأمن وتأثيرها على فاعلية قراراته

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

إخلاص عبيس عبود الجبوري

لجنة الحكم والمناقشة

أ.د. إبراهيم محمد العناني **مشرفاً ورئيساً**

أستاذ القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق.

أ.د. حازم محمد عتلم **مشرفاً وعضواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام لكلية حقوق جامعة عين شمس ووكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا.

أ.د. محمد شوقي عبد العال **عضواً**

أستاذ القانون الدولي العام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ووكيل الكلية.

أ.د. محمد رضا الديب **عضواً**

أستاذ القانون الدولي العام المساعد كلية الحقوق جامعة عين شمس.

٢٠١٤م/١٤٣٥هـ

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: إخلاص عبيس عبود

اسم الرسالة: اتجاهات التصويت في مجلس الأمن وتأثيرها على فاعلية قراراته

الدرجة العلمية: دكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي العام

الكلية: حقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٤

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة: **إخلاص عبيس عبود الجبوري**

اسم الرسالة: **اتجاهات التصويت في مجلس الأمن وتأثيرها على فاعلية قرارته**

الدرجة العلمية: **دكتوراه**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د. **إبراهيم محمد العناني** مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون الدولي العام وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس الأسبق.

أ.د. **حازم محمد عتلم** مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام لكلية حقوق جامعة عين شمس ووكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا.

أ.د. **محمد شوقي عبد العال** عضواً

أستاذ القانون الدولي العام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ووكيل الكلية.

أ.د. **محمد رضا الديب** عضواً

أستاذ القانون الدولي العام المساعد كلية الحقوق جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة** **تاريخ: / / ٢٠١٤**

موافقة مجلس الكلية: **موافقة مجلس الجامعة**

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾

صدق الله العظيم

[سورة النمل ١٩]

شكر وتقدير

- إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور/ **إبراهيم محمد العناني** والدكتور/ **حازم محمد عتلم** الشكر والتقدير بتفضلهما قبول الإشراف على رسالتي، كما أتقدم بالشكر الموفور للأستاذين الفاضلين الدكتور/ **محمد شوقي عبد العال** والدكتور/ **محمد رضا الديب** لقبولهما التكرم والاشتراك في مناقشة رسالتي والحكم عليه، وإلى من قدم لي يد العون والمساعدة جزاهم الله عني خير جزاء وأطال من أعمارهم بالخير ليكونوا منارةً للعلم دائمًا.
- كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية، حكومًة وشعباً، الدولة التي احتضنتني وشدت من أزري، مبتهلة لله سبحانه وتعالى أن يحفظها من كل سوء.

الباحثة

إهـــــداء

- إلى من علمتني وسهرت من أجلي ولم تبخل عليً بالدعاء ... إلى والدتي الحبيبة الصبورة التي أسأل الله عز وجل يطيل من عمرها وأن يكسيها ثوب العافية ويجزيها عني خير جزاء ويعينني على برها – آمين .
- إلى وطني الغالي الذي تربيت ونشأت على تربته الطاهرة .... واضطهدت من أجله
- إلى الذين سجلوا في صفحات التاريخ أمجادهم ورووا بمسك دمائهم الزكية الأرض الطاهرة.. إلى شهداء الوطن والأمة العربية .. تغمدهم الله بواسع رحمته وأسكنهم فسيح جناته – آمين.
- إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، سواء بجهد أو وقت أو مشورة أو اهتمام وسؤال.. أهديهم جميعاً هذا الجهد والعمل المتواضع والذي أسأل الله عز وجل أن ينتفع به.

المقدمـــــة:

إن المتتبع للسياسة الخارجية(*) للدول يلتمس مدى أهمية دراسة أنماط التصويت وتحليل اتجاهاته داخل المنظمات الدولية في واقع دولي جديد مغاير للواقع الذي ساد في المرحلة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية التسعينيات من القرن الماضي حيث كانت السياسات العالمية للقوى الكبرى وتوازناتها تفرض نمطاً معيناً في مسار سياستها الخارجية(**) يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات الدولية الفاعلة إذ إن طبيعة التفاعلات السياسية للدول يؤدي بالضرورة إلى اتباع أنماط سلوكية تنافسية قائمة على الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية التي يصعب التوفيق بينها في الغالب(١). وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية للكتلتين المتصارعتين في مرحلة القطبية الثنائية قامت على أساس المواجهة العقائدية بين الاشتراكية والرأسمالية مدعمة بالردع وسباق التسلح مع تفادي أي خلل يطرأ على هذا التوازن للقوى إلا أن الدراسات النظرية في ميدان العلاقات الدولية تؤكد أن القوى المؤثرة في السياسة الدولية يتصارعها اتجاهان أولهما ضغط الاعتبارات الاستراتيجية الذي يقود هذه الدول نحو اعتماد

(*) لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية في علم السياسة بشكل عام ولا في العلاقات الدولية بشكل خاص وذلك لتقارب وتداخل مفاهيم (السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية) ، ويشير "هولستي" إلى تميز دقيق بين هذه المفاهيم المختلفة فيقول "السياسة الخارجية هي مجموع القرارات والأفعال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة. أما بالنسبة للسياسة الدولية فترمز إلى التفاعلات التي تحصل بين دولتين، أو أكثر والمقصود هنا "الحكومات" ، أما العلاقات الدولية فهي تشمل كل التفاعلات الدولية سواء بين الدول أو غير الدول : انظر

K.J.Holisti, International polities frame work for Analysis. (New Jersey: prentice Hall, inc, 1995, P. 19.

(**) صنفت السياسات الخارجية إلى ثلاثة أنواع هي السياسات الإمبريالية "التوسع الاستعماري" وسياسة الوضع الراهن Statusqu وسياسات المكانة أو الهيبة Prestige policy إذ أن الدولة التي تميل سياستها الخارجية نحو الاحتفاظ بالقوة ولا تريد التغير في توزيع القوى فهي تؤدي سياسة الوضع القائم أما الدولة التي تتطلب قوة أكثر لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بما تملكه فعلاً تسير على سياسة إمبريالية أما الدولة التي سياستها الخارجية تتشد عرض ما تملكه من قوة لغرض حمايتها أو لزيادتها تسير على سياسة الهيبة للاستفاضة. انظر:

– حبيب عارف العبيدي: القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة –، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٩.

(1) John Avasquez, the power of politics, acrique isted. (rutgers university of New jersey press, 1983 - P. 54).

سياسات تنافسية تضمن الارتقاء لها في مراتب دولية مهمة وضغط المصالح الذي يدفع بهذه القوى نحو التعاون واعتماد سياسات توازن المصالح[١].

وعلى هذا الأساس تسعى القوى الكبرى في سلوكها التصويتي بقصد الاستقطاب أو التحييد لدول أخرى ضمن منهجية شاملة تستند في مسارها على السياسة الوطنية وعلى طبيعة العلاقات الدولية القائمة على التوافق والاندماج بين الدول ذات المصالح المشتركة أو بالصراع والتنافس في إطار المصالح المتعارضة [٢]. إذ إن تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول يتطلب مجموعة وسائل أبرزها القوة الناعمة "Soft Power" التي تعد من أهم الوسائل السلمية في تنفيذ السياسة الخارجية في المنظمات الدولية وتحديداً في الأمم المتحدة وفي إطار مجلس الأمن المنوط به مهام حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام الميثاق.

ويبدو أن التناقض بين السلوك الدولي والالتزام بقواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والمعايير الأخلاقية في تحقيق الأمن والاستقرار تحدده اعتبارات سياسية وارتباطات اقتصادية وتحالفات عسكرية تؤثر في عملية صنع القرار الدولي وفي فاعلية أداء المنظمة الدولية[*]. ومن ثم فإن نشاط أي تنظيم

---

(١) انظر مايكل كليد : اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، ترجمة: محجوب عمر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، ص ٧٥.

(٢) انظر مايكل كليد: المرجع السابق، ص٨٧.

(*) إن المقصود بفاعلية المنظمة "Effectiveness " يعني أن ما تتخذه المنظمة الدولية أو أي من هيئاتها، من قرارات وأفعال يكون له أثر فعال في تسوية المشكلة التي تتناولها المنظمة، من أجل تحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها وتعتمد فاعلية المنظمة في الأساس على ثلاثة عناصر متصلة ومتداخله معا هي:

- قدرة المنظمة على اتخاذ القرار الملائم واختصاصها التنفيذي.
- اتجاهات حكومات الدول الأعضاء في المنظمة.
- اتجاه شعوب الدول الأعضاء في المنظمة.

كما يرى البعض أن مقياس الفعالية يرتكز على الاستمرار والبقاء بمعنى أن قدرة المنظمة على ممارسة أعمالها وقبول المجتمع بها على المدى الطويل.

فيما يتجه آخرون للقول بضرورة وجود فكرة الجزاء كعامل حاسم من عوامل فعالية أي تنظيم انطلاقاً من أن القواعد التنظيمية عموماً والقانونية خصوصاً لتكون أكثر احتراماً عند وجود جزاء محدد ومعلوم يمكن انزاله بمن يخالف أحكامها. مع وجود سلطة عليا توقع هذا الجزاء بالقوة الجبرية إذا اقتضى الأمر، للاستفاضة أنظر:

- د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي، الجزء الثاني، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ١٩٧١، ص ١٣٥.
- د. إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي، دراسة في النظرية العامة والأمم المتحدة، القاهرة، مكتبة الآداب ومطبعتها، سنة ١٩٨٠، ص ٤٣.

دولي ما هو إلا نتاج لسياسات دولية توافقية أو تعارضية في مواقف معينة [١]. وأن قواعد القانون الدولي تعمل فقط عندما تكون للدول الكبرى مصلحة في تفعيلها والعمل تحت مظلتها فهذه القواعد يجري توظيفها أو تجاهلها تماماً عندما ترى هذه الدول أنها تعرقل عملها الهادف أو تحقيق مصالحها أو خدمة أهدافها[٢]. لذلك فإن فاعلية مجلس الأمن لا تقاس بمؤشر تدخله وإصداره للقرارات الدولية في معالجة الأزمات والصراعات الدولية فحسب، وإنما بمدى قدرته على تسويتها وحلها سلمياً في إطار الالتزام الموضوعي بقواعد الشرعية الدولية بعد تحول مجلس الأمن من حالة الشلل الذي أصابه أبان الحرب الباردة بفعل الفيتو إلى مجلس يحقق مصالح القوى الكبرى تلك المصالح المحكومة أساساً بميزان القوى بتعدد أشكاله وأساليبه ومضامينه.

وبما أن ظاهرة السلوك الدولي في أساسها ظاهرة معقدة في تحليلها وأبعادها لذا فإن إمكانية التنبؤ بالسلوك المحتمل في اتجاهات تصويت الدول داخل المنظمة الدولية قائم بحد ذاته – وحسب تقدير الباحث – على طبيعة العلاقات السياسية بين الدول والقدرة على توظيفها وعلى حجم العوامل المؤثرة كمحددات للسلوك التصويتي للدول دائمة العضوية بما يجعل فاعلية القرار الدولي هو الآخر غير مستقر بفعل تحييد القرار الدولي وعدم تدخل الأمم المتحدة في شئون الدول الكبرى أو مناطق نفوذها أو توظيفها القرار الدولي الصادر عن المنظمة الأممية بما يخدم مصلحتها.

أولاً: **أهمية الدراسة**:

تكمن أهمية الموضوع بصفة أساسية في:

١ – دور مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز التنفيذي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال معالجته العديد من القضايا الدولية ذات البعد الأمني والاستراتيجي العالمي نظراً لما يملكه من سلطة إصدار القرارات الدولية والتصرف بفرض الإجراءات إزاء أية تهديدات للسلم والأمن الدوليين بما يسهم في رسم السياسة الدولية.

---

(1) Roderirk E. Ogley. (1996) Towers a seneral theory of international relations, Vol.111, No8 London, November, 1996 P. 61.

(2) Roderirk E. Ogley, Op-cit, P. 65.